الفساد الاداري والمالي في العراق بعد الاحتلال الامريكي (الواقع والتداعيات)

الدكتور حامد عبيد حداد
مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد

المقدمة:

يُعد الفساد الاداري والمالي العدو الاكبر لخطط وبرامج التنمية اذ تذهب اغلب الاموال المخصصة لتلك البرامج لحسابات اشخاص او مجاميع عن طريق استغلال مناصبهم او السلطات الممنوحة لهم. وبذلك تتلاشى ملامح التنمية والاعمار وتزداد نسبة البطالة في البلد ويحل محلها التخلف الذي ينعكس بشكل كبير على كل مفاصل الحياة وعموم الانشطة الحياتية اليومية للمواطنين التي تصل حد تقويض النظام السياسي عبر افراغه من كل مقومات استمراره او انهاء دوره حين تكثر البطالة التي تكون احدى مصادر تغذية وانتشار الجريمة والعنف، وفي ذلك خسارة كبيرة للمال والجهد والزمن وضياع فرص التقدم والازدهار والبقاء ضمن دائرة الفقر والتخلف الى امد بعيد قد تصل الى عقود او قرون من الزمن.

وقد استشرت هذه الظاهرة في العراق بعد الاحتلال لتأخذ حجماً كارثياً، اذ اثرت عوامل متعددة على استشرائه، حيث عم الفساد الاداري والمالي معظم مرافق الدولة العراقية ومؤسساتها، واستشرى الاستحواذ على المال العام واختلاسه بطرق مختلفة، وقد شكّل مرتكزاً خطيراً لتخريب اقتصادي واجتماعي في البلاد، وأصبح تحدياً جدياً في وجه أية عملية اصلاح اقتصادي واداري بما في ذلك اعادة اعمار البلاد، اذ تُعد هذه الظاهرة من اخطر التحديات التي تواجه الاعمار، فلا اعمار حقيقي ولا مناقصات ولا عقود نظيفة مع وجود الفساد.

وعلى الرغم من تأسيس مفوضية النزاهة استناداً الى القانون رقم 55 لسنة 2004 والتي هي الجهاز الرئيس المعني بتنفيذ وتطبيق ومتابعة قوانين مكافحة

الفساد الاداري والمالي في العراق، الا اننا مازلنا نرى تصاعد وتائر الفساد وتبني اشكاله وانواعه رغم تشريع مثل هذه القوانين.

سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على اشكال الفساد واسبابه ودوافعه والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تجذرت في المجتمع العراقي بفعل تفشي هذه الظاهرة ومن ثم معالجاته والحد من تناميه، وسنعرض خلال دراستنا بعض صور ومشاهد وتداعيات الفساد الاداري والمالي في العراق لكي تكون الصورة واضحة وكالآتي:

اولاً- مفهوم الفساد – اشكاله – اسبابه ودوافعه.

ثانياً – واقع الفساد الاداري والمالي في العراق.

ثالثاً- التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاداري والمالي.

رابعاً- معالجات الفساد الاداري والمالي.

خامساً – الخاتمة

اولاً – مفهوم الفساد – اشكاله – اسبابه ودوافعه:

1- مفهوم الفساد:

الفساد له معانٍ وتعريفات عديدة، حيث يرى البعض بأن الفساد : هو خروج عن القوانين والأنظمة، او استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية او اقتصادية مالية وتجارية، او اجتماعية لصالح الفرد او لصالح جماعة معينة للفرد مصالح شخصية معها[1]. وهذا التعريف يتضمن اوسع المعانِ للفساد واكثرها انتشاراً.

وقد عرّفت الأمم المتحدة الفساد: بأنه سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص[2]. اما البنك الدولي فقد عرّف الفساد: بأنه استغلال المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب شخصية[3].

وعليه يمكن القول ان الفساد: هو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعاً الى تحقيق مكاسب خاصة مادية او معنوية. او هو سلوك ينتهك القواعد القانونية بممارسة انواع من التأثير تستهدف تحقيق منفعة خاصة.

ويعرّف معجم اوكسفورد الانكليزي الفساد: بأنه ((انحراف او تدمير النزاهة في اداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة))[4].

ويشير بيتر آيغن الى ان الفساد: ((هو السبب الأساس للفقر))، مؤكداً ان ((العلتين تغذيان بعضهما البعض، وتحبسان شعوبهما في دائرة البؤس))، وقال: ((اذا كان الهدف هو تحرير الناس من الفقر فيجب مواجهة الفساد بشدة))[5].

فالفساد: ((هو سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية))، هذا هو نص تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد*.

2- اشكال الفساد:

1- **الفساد الاداري:** هو التوظيف غير المشروع للصلاحيات الادارية او المنصب الحكومي المخول وفق القانون بنفسه او من خلال غيره، او بناءاً على ما يتمتع به من أداء خدمة عامة، ويكون ذلك الاستغلال لأغراض شخصية او نفعية أو لميول عاطفية أو قبلية أو كل ما يدخل تحت نمط المحسوبية والمنسوبية مما يخل بحيادية او عدالة العمل الحكومي والاداري[6].

2- **الفساد السياسي:** ويشكل قمة الهرم لانماط الفساد الاخرى، وهو المرادف للقوة التعسفية اي استعمال القوة لتحقيق غرض يختلف عن ذلك الذي على اساسه تم منح هذه القوة، ويتميز بأنه ممارسة السلطة الرسمية تحت ستار المشروعية القانونية لتحقيق المصلحة الخاصة. ويتجلى ذلك في فساد القمة والهيئات التشريعية والتنفيذية (الفساد البرلماني، الفساد الحكومي، تزوير الانتخابات، التمويل، شراء الاصوات، فساد الاحزاب السياسية).

3- **الفساد القانوني:** وهو قيام الموظف العام بواجبه بطرق غير سوية كتقبل الرشوة لارتكاب ما يُعد هدراً لواجبات الوظيفة.

4- **الفساد الاجتماعي:** كالفضائح الاخلاقية والجنسية وتجارة الاطفال.

5- **الفساد الاقتصادي:** مثل العمولات، شبكات الجريمة المنظمة، غسيل الاموال، الاستيراد العشوائي.

6- **الفساد الاخلاقي:** وهو الانحراف وفقدان النزاهة والامانة وتجاهل الفضائل او مبادئ الاخلاق.

7- **الفساد العضوي:** وهو التلوث او التلف، ويطلق في معرض وصف وادانة تفكك الدول وسوء سيرة الحكام وغيرهم من المشتغلين بالعمل السياسي.

8- **الفساد التآمري:** هو ان ينفق الموظفون العامون والمستهلكون على تجنب الدفع للحكومة، ودفع مبلغ اقل للخدمة او السلعة الى الموظف العام[7].

9- الفساد التجاري: عمليات تجارية ومالية خاصة او مختلطة بمساعدة فساد او ضعف حكومي.

10- وهناك صنفان من انواع الفساد[8]:

- **الفساد الصغير:** وهو اساءة السلطة العامة او الوظيفة للكسب الخاص وبأنواع متعددة وأوجه مختلفة... كدفع الرشاوى المباشرة الى الموظفين والمسؤولين الحكوميين مقابل تسهيل عقد الصفقات او وضع اليد على المال العام، والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والاصهار والاقارب في الجهاز الوظيفي من دون استحقاق او منافسة واقعية.
- **الفساد الكبير:** يرتبط هذا النوع من الفساد بعالم المقاولات وتجارة السلاح وتمرير الاجندة السياسية لصالح جهة ما على حساب المصلحة العامة.

3- اسباب الفساد ودوافعه:

تختلف الاسباب التي تؤدي الى نمو الفساد وانتشاره في البلدان النامية ومنها الدول العربية عنها في الدول المتقدمة، فالعوامل التي تساعد على نموه في الدول النامية تختلف الى حد كبير عن العوامل المساعدة على نموه في الدول المتقدمة، الا ان طرق ممارسة الفساد متشابهة الى حد كبير. وعلاوة على ذلك فان قدراً كبيراً من الفساد في الدول النامية تشارك فيه الدول الصناعية بصورة مختلفة، فالتنافس على صفقات الاعمال بين الشركات متعددة الجنسية يدفع بهذه الشركات الى دفع رشاوى ضخمة للمسؤولين الحكوميين في الدول النامية للفوز بهذه الصفقات، ولم تساهم سياسات التحول نحو الديمقراطية والأخذ بسياسات السوق في التخفيف من نمو هذه الظاهرة بل على العكس من ذلك تماماً ساعدت على نموها، وذلك بسبب عدم مواكبة هذا التحول، حدوث تطور في القوانين المعمول بها في تلك الدول وخاصة منها القوانين التي تمكّن المسؤولين الحكوميين العموميين من الحصول على رشاوى نظير منح الشركات (من داخل الدولة او خارجها) عقوداً حكومية او تسهيلات او امتيازات داخل الدولة، او منح استثناءات وامتيازات لاشخاص من الدولة ذاتها.

أما أهم اسباب تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق فهي كالآتي:

1- انهيار الدولة والسلطة نتيجة للاحتلال الامريكي للعراق عام 2003.

2- قرارات سلطة الاحتلال برئاسة بول بريمر في العراق ومنها القرار رقم 37 والقرار رقم 55 الذي يمنح الوزير وكادر الوزارة المتقدم الحصانة من الحساب، الامر الذي جاء بأنماط جديدة للفساد.
3- الفقر والجهل والمرض.
4- تردي الوظع الأمني وشيوع ظاهرة العنف وانتشار السلاح والمليشيات.
5- تنامي نسبة البطالة.
6- ارتفاع معدلات التضخم.
7- الهجرة القسرية والتهجير.
8- رداءة ونقص مفردات البطاقة التموينية وعدم صلاحية البعض منها.
9- التهريب بمختلف انواعه وخاصة المشتقات النفطية.
10- البيروقراطية والتسلط الاداري.
11- تدني مستوى التعليم وهجرة الكفاءات.
12- التخبط الاداري وضياع المسؤولية بين المركز والاقليم والمحافظات.
13- حداثة التجربة الديمقراطية في العراق وهشاشتها.
14- غياب الشفافية والرقابة والمساءلة.
15- التدخل الخارجي.
16- ضعف القضاء وعدم وجود قوانين رادعة.
17- استغلال الممارسات والشعائر الدينية.
18- ضعف قوانين الانتخابات وما نتج عنها من وصول اشخاص غير كفوئين في البرلمان ومجالس المحافظات.
19- غياب التوافق السياسي الملتزم.
20- انهيار مرتكزات البنية التحتية.
21- تنفيذ المشاريع بدون دراسة جدوى وفقدان الاستشارات والاشراف الصحيح وعدم توفر الخدمة في مجالات التصاميم والاحالة والتنفيذ.
22- الوظيفة على اساس الانتماء والولاء الحزبي، وليس الكفاءة، مما اوصل كثيرين الى درجات متقدمة في الدولة لا تؤهلهم شهاداتهم الدراسية الى تلك الدرجات.
23- ضعف وغموض بعض فقرات الدستور وتداخل السلطات.

24- غياب التدرج الوظيفي، والحصول على امتيازات وممارسة صلاحيات كبيرة، خاصة في مجالس المحافظات.
25- غلق وتعطيل كثير من المصانع والشركات الانتاجية مما أثر على تردي الاوضاع المعاشية لمنتسبيها، خاصة تلك الشركات التي تعتمد على التمويل الذاتي.
26- ارتفاع اسعار الوقود والمحروقات، وصعوبة الحصول عليها رغم ان العراق بلد نفطي.
27- غياب العدالة الاجتماعية، وتفشي ظاهرة الرشوة التي يقدمها بعض المواطنين للموظفين لقاء انجاز معاملاتهم التي قد تكون اصولية ولا يحتاج انجازها لمثل هذا السلوك.

ثانياً- واقع الفساد الاداري والمالي في العراق:

1- استشراء ظواهر الهدر والاحتيال والتزوير والسرقة لأموال العراق:

تفاقمت ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق بعد الاحتلال الامريكي في 2003/4/9 وأصبحت أرضية الفساد تأكل كل شيء من المال العام والثروة الوطنية، وأكلت القيم والمبادئ السامية المتمثلة بالنزاهة والاستقامة والامانة ليحل محلها الفساد والانحراف، حيث ان النزاهة هي طريق الفضيلة، اما الفساد فهو طريق الرذيلة، والنزاهة والفساد كضفتي نهر لا يلتقيان، فعندما تضعف النزاهة يتفشى الفساد والعكس هو الصحيح.

ان افضل بيئة تمتد فيها جذور الفساد هي البيئة التي تتعرض للفوضى السياسية وعدم الاستقرار وغياب القانون حيث الانقلابات والحروب والازمات المختلفة كلها تؤدي الى انهيار منظومة القيم الاجتماعية وضعف روح المواطنة، وينتج عن ذلك الفقر والمرض والتخلف والجهل والتضخم والبطالة وانعدام الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وسوء الخدمات العامة.. وهذه كلها حواضن للفساد. وهناك مؤشرات على استمرار عملية الفساد في بعض اجهزة الدولة ووزاراتها والمحسوبية والمنسوبية والروتين والبيروقراطية والغش والاحتيال وحجب المعلومات والكسب غير المشروع وعدم احترام الوقت الوظيفي.

وقد كشف تقرير امريكي عن مبالغ ضخمة تقدر بمليارات الدولارات كانت مخصصة لعمليات اعادة الاعمار في العراق تم هدرها خلال ادارة بول بريمر

رئيس سلطة التحالف المؤقتة في العراق (الحاكم المدني) للفترة من 2003-2004. وتبدأ قصة الهدر والمخالفات والمقامرة التي تعرضت لها الأموال العراقية عندما أقر مجلس الأمن قراره المرقم 1483 في 22 ايار / مايو 2003 انشاء صندوق تنمية العراق من اجل ادارة عوائد النفط العراقي المستقبلية والاموال المتبقية في حساب الامم المتحدة لبرنامج النفط مقابل الغذاء، وذلك لتلبية الحاجات الانسانية للشعب العراقي، وتمويل اعادة البنية التحتية للعراق، وأوكلت ادارة هذا الصندوق لسلطة التحالف المؤقتة في العراق التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الامريكية. كما أقر مجلس الأمن المجلس الدولي للاستشارة والرقابة للاشراف على الصندوق ومسائلته.

في البداية اشرفت سلطة التحالف المؤقتة على الصندوق كلياً. وخلال 13 شهراً أنفق المسؤولون في سلطة التحالف 19.6 مليار دولار اي اكثر من 90% من موارد الصندوق المتاحة في ذلك الوقت والتي تمثل ارصدة حساب ايرادات برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، اضافة الى اموال العراق التي كانت مجمدة في الولايات المتحدة الامريكية منذ عام 1990، وقد جرى سحبها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حيث كانت مودعة فيه، والتصرف بها من قبل سلطة الاحتلال وكما تشاء، وقد تعرضت تلك الاموال الى عمليات الهدر والتزوير وسوء التصرف في اعمال الصرف العشوائي[9]. وقد وجد مدققوا الحسابات في ما بعد ان العقود الرئيسة منحت في عام 2003 كالتالي : 74% للشركات الامريكية، 11% للشركات البريطانية، 2% فقط للشركات العراقية. وقد استأثرت شركة الانشاءات الامريكية هاليبورتون بما لا يقل عن 60% من العقود، من دون اجراء مناقصات نظامية. وكانت معظم السجلات المالية غير واضحة أو غير موجودة أصلاً[10].

وازاء ما ظهر من أخبار عن فساد مالي واداري شكّل الكونغرس الامريكي في تشرين الاول/ اكتوبر 2003 مكتب المحقق العام لسلطة التحالف المؤقتة في العراق، الذي توصل الى وجود قصور وتلاعب وفساد مالي، حيث تبددت الاموال العراقية في هذا الصندوق مما كلف العراق اكثر من 9 مليارات دولار كانت مخصصة لاعادة الاعمار، وقد ذكرت تقارير هذا المكتب ان حوالي 15% من اموال هذا الصندوق تبددت بسبب الفساد وسوء الادارة معاً. وقد تم تسليم أموال لكي تنفق على مشروعات دون كتابة اية عقود رسمية او اشراف على الاعمال

التي يتم تنفيذها. وأشار التقرير الى وجود أخطاء او مخالفات في اكثر من 2000 عقد خاص بمشروع اعادة الاعمار، وكانت نتائج سابقة توصل اليها فريق التحقيق نفسه قد اسفرت عن توجيه تهم الفساد لاربعة امريكيين[11].

من جانب آخر يقضي روبرت كروس المستشار في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية في عهد بريمر سبع سنوات سجن بسبب التعاقد مع شركة كيوتك تكنكال سوليوش لحمايته الشخصية لقاء مبلغ قدره 444 مليون دينار عراقي صرفت من موازنة الوزارة، في حين ان الوزارة غير ملزمة بحمايته، فضلاً عن قيامه بتنظيم عقد مع شركة بوكهياف لتجهيز الوزارة بثلاث سيارات مدرعة لحمايته بكلفة 769 مليون دينار عراقي، وقد تم صرف المبلغ رغم ان الوزارة لم تستلم اية سيارة من السيارات المتعاقد عليها[12].

كما ان روبرت شتاين المشرف على المال المخصص لاعادة اعمار البنية التحتية في منطقة جنوب ووسط العراق في ادارة بريمر الذي يواجه عقوبة بالسجن قد تصل الى 30 سنة اعترف امام المحكمة بالضلوع في منح عقود تجاوزت قيمتها 8 ملايين دولار لاحدى الشركات لاعادة الاعمار في الحلة مقابل تلقي رشاوى تجاوزت واحد مليون دولار نقداً وعيناً، واعترف شتاين ايضاً بالاستيلاء على مليوني دولار من الاموال العراقية المخصصة لاعادة الاعمار[13].

وللسخرية من عمليات النهب التي تقدر بالمليارات اطلق المحققون الامريكيون على العراق اسم (منطقة الاحتيال الحر) اشارة منهم الى (مناطق التجارة الحرة). وفي شهادته امام المحكمة وصف احد الشهود ما يجري من فساد مالي في العراق على انه اكبر فضيحة اقتصادية في تاريخ الولايات المتحدة.

ويجمع المحققون على ان معظم الشركات العاملة في العراق قد مارست اعمال الفساد والاحتيال حيث درجت على تقديم وصولات مزورة وشهادات بيع تحرر يدوياً تدفع على اساسها الاموال نقداً او على شكل (حزم ورقية) بقيمة مائة الف دولار. وقد تبين من خلال التحقيقات بأن احدى الشركات المتعاقدة قدمت وصولات بقيمة 2.1 مليون دولار مقابل خدمات لا تتجاوز كلفتها الاصلية 913000 دولار، وفي حالة مماثلة قدمت شركة اخرى وصولات بقيمة 8.9 مليون دولار مقابل خدمات لم يكن سعرها الحقيقي سوى 8.3 مليون دولار فقط، والمعروف ان جميع الشركات المتعاقدة في العراق كانت تحصل على نسبة ارباح

مقدارها 130% بصفة اضافية مضمونة وفقاً للعقود المبرمة مع سلطة التحالف آنذاك[14].

ومن خلال تحقيق اجري في احدى الوزارات تبين ان منتسبي الوزارة البالغ عددهم 8200 منتسب لا وجود الا لـ 600 منهم كوجود حقيقي، اما الباقون فهم وهميون، وفي وزارة اخرى تم التصديق على 1471 عقداً تبين للمحققين ان عددها الحقيقي هو 642 عقداً فقط، ويتحدث التقرير عن فقدان 20 مليار دولار من اموال العراق ولا احد يعرف حتى اليوم اين ذهبت تلك الاموال[15].

وقد ادلى مسؤولون سابقون عملوا في ادارة الحاكم المدني بول بريمر بشهادات امام لجنة تابعة للكونغرس بينوا فيها بأن ما يتم سرقته في العراق يتركز على الاوراق النقدية التي يمكن نقلها بأكياس تسع مليارات الدولارات وتحت سمع وبصر ادارة التحالف المؤقتة، وفي ضوء ذلك فان اعضاء الكونغرس اجمعوا على وجود (فجوة) حقيقية بمليارات الدولارات، وهو ما أكده التقرير الاخير الصادر عن هيئة الرقابة المالية العالمية حول عمليات الفساد والاحتيال التي ما انفكت تمارسها الشركات المتعاقدة العاملة في العراق دون حسيب او رقيب.

وحسب ما يذكره رئيس منظمة الشفافية الدولية بيتر آيغن فقد تم في منتصف عام 2003 صرف رواتب لحراس شخصيين بلغ مقدارها نحو 8.8 مليار دولار، وقد تبين فيما بعد انهم ليسوا الا موظفين مفترضين ولا وجود لهم الا على الورق[16].

مما تقدم يمكن القول ان جذور الفساد الاداري والمالي في العراق مستمدة من قرار الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المؤقتة في العراق بول بريمر المرقم 37، ومن القرار رقم 55 الذي يمنح الوزير وكادر الوزارة المتقدم الحصانة من الحساب.

وفي هذا الصدد يشير التقرير العالمي للفساد لعام 2005 الجزء الثاني منه في استعراضه للتجربة العراقية منذ بدء الاحتلال بتوجيه انتقادات شديدة لدور الولايات المتحدة الامريكية في دعمها للفساد، وذلك لعدم التزامها معايير الشفافية في محاسبتها سلطة الائتلاف المؤقتة، وتعطيلها المتعمد لدور الهيئة الاستشارية الدولية التي انشئت من قبل الامم المتحدة لمراقبة ما يصرف من صندوق تنمية العراق الذي تديره حكومة الولايات المتحدة. ويذهب التقرير الى ابعد من ذلك في انتقاده دور الولايات المتحدة لعدم قيامها بأي جهد يذكر لتطوير آليات المحاسبة

والمساءلة في العراق عقب الاحتلال، اذ ساهمت حسب التقرير في تشجيع تنامي الفساد من خلال اصرارها على السرية التامة في احالة كافة العقود التي تم ابرامها خلال فترة سلطة الائتلاف المؤقتة والتي استمر العمل بها من قبل الحكومة المؤقتة[17].

وقد دافع بول بريمر الحاكم المدني للعراق عن نفسه امام اعضاء لجنة الاصلاحات في مجلس النواب الامريكي بشأن طريقة صرفه للاموال المخصصة لانعاش الاقتصاد العراقي والتي بلغت 360 طناً من النقد.. كما وصفها هنري واكسمان رئيس اللجنة، وكان جواب بريمر اشد غرابة حيث أقر بأن تلك الاموال ليست اموال دافعي الضرائب الامريكيين بل من مداخيل النفط العراقي، والاموال العراقية السائبة منذ ايام برنامج النفط مقابل الغذاء والتي شاركت فيها دول وشركات ومنظمات وشخصيات سياسية معروفة في هدر هذه الاموال[18].

وكلام بريمر هذا يعني ان تلك الاموال التي تبددت في العراق من قبل سلطة الاحتلال المؤقتة (التي حكمت العراق من آيار / مايو 2002 – 28 حزيران / يونيو 2004) وبشكل غير مسؤول هي اموال عراقية وليست امريكية، لذا يحق له العبث بها وهدرها، وليس بالضرورة ان يستفيد منها الاقتصاد العراقي.

لقد اتصفت عمليات صرف الاموال العراقية بكل ما يمكن وصفه من مظاهر الفساد، رغم انها صرفت تحت عنوان كبير هو اعادة اعمار العراق. كما وجهت انتقادات كثيرة للتصرفات المالية لسلطة الاحتلال ومن أطراف وجهات متعددة منها :

1- **أطراف امريكية:** من ابرز الاطراف الامريكية التي اشرت سوء الادارة المالية في العراق الكونغرس الامريكي عبر تحقيقات حول عقود اعادة اعمار العراق وما رافقها من عمليات فساد واحتيال، واعتمدت تلك التحقيقات على تقارير صدرت عن مراكز ابحاث موثوقة مثل "مركز دراسات السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام" الذي أصدر تقريراً عام 2004 اجمل فيه النفقات المختلفة للحرب على العراق بأبعادها المادية والبشرية والاجتماعية والأمنية والعسكرية. كما اجرت الحكومة الامريكية المراجعة بشأن عقود شركة هاليبورتون، التي اتضح انها قامت بعملية نصب على الجيش الامريكي، حيث كانت تتقاضى من الحكومة الامريكية ثلاثة اضعاف القيمة الحقيقية للنفط القادم من الكويت لتجهيز قوات الجيش الامريكي الموجودة على ارض العراق، وبعد

التحقيق أُرغمت الشركة على اعادة بعض الاموال المسروقة للحكومة الامريكية، فضلاً عن سحب سبعة عقود خاصة بامدادات النفط الى العراق بقيمة 200 مليون دولار من الشركة المذكورة واحالتها الى شركات تركية وأمريكية[19].

2- **هيئات رقابة دولية:** كشفت هيئة الاستشارات والرقابة الدولة التي تم تشكيلها طبقا لقرار مجلس الأمن 1483 عن هدر ما قيمته (20) مليار دولار من اموال صندوق تنمية العراق ابان وجود سلطة الاحتلال، وتضمنت هذه المبالغ نحو (11) مليار دولار من عائدات النفط العراقي، و(7) مليارات دولار من بعض الاموال المنقولة من حساب برنامج النفط مقابل الغذاء، وقد انفق منها (11.3) مليار دولار تحت ذريعة مشاريع اعادة الاعمار، كما ان سوء الادارة المالية تمثل في العديد من المخالفات كان ابرزها نقص العطاءات التنافسية على العقود الكبيرة وقلة معلومات العقود، ودفع أموال مقابل عقود لم تخضع للاشراف[20]، كما قام بريمر في آخر ايام وجوده في العراق بتوزيع مليارات الدولارات قبيل مغادرته العراق للوزراء العراقيين خلال تلك الفترة والى قادة وأشخاص بهدف الحصول على تأييدهم ومعلوماتهم[21]، كما اكد تقرير لمؤسسة (KBMG) الدولية ان عمل سلطة الاحتلال في تثبيت الحسابات وعمليات الانفاق يشوبه الكثير من الخلل، وانها لم تلق التعاون من سلطة الاحتلال في توفير البيانات المطلوبة لعمليات التدقيق الحسابي.

3- **اطراف عراقية:** وهناك اطراف عراقية كثيرة وجهت انتقادات لقوات الاحتلال لكيفية تصرفها بأموال العراق والتبذير الذي رافقها، ومن تلك الاطراف مهدي الحافظ وزير التخطيط في حكومة اياد علاوي المؤقتة (2004/3/30 – 2004/7/1) الذي انتقد ما وصفه بمظاهر الفساد والافساد التي منيت بها المشروعات التي تم تنفيذها في اطار عملية اعادة اعمار العراق، وقال: ان تلك المشروعات تشوبها ثغرات اهمها طريقة التعاقد وغياب الشفافية وعدم مشاركة المؤسسات العراقية. وكشف ابراهيم بحر العلوم الذي تولى وزارة النفط في الحكومة المؤقتة عن سرقات امريكية وعمليات نهب منظم لاموال العراق جرت بشكل سري وتحت اغطية رسمية وغير مشروعة قادها الحاكم المدني بول بريمر ، وقال بحر العلوم ان السرقات تمت من خلال مسؤولين امريكيين تولوا مناصب رسمية في العراق بعد الاحتلال، موضحاً ان بريمر

قام بسرقة اكثر من 25 مليار دولار من اموالالعراق، ممثلة بأرصدة نقدية وكميات كبيرة من الزئبق وغيرها من الموجودات[22].

4- جهات اخرى: تشير دراسات محايدة الى ان حقيقة مجموع ما انفق على برنامج الاعمار لم يتعد مليار دولار حتى عام 2004 معظمها كان لسد مستلزمات الادارة وتدريب بعض الموظفين وطباعة الكتب، وان نسبة ما نفذ في الواقع من الاعمار محدودة جداً، وتقدر دراسة يابانية نسبة التنفيذ في برنامج الاعمار بـ (5%) فقط[23].

لقد اثير الجدل حول الكثير من الجوانب في عمليات الاعمار حول الفساد الاداري والمالي واتهم فيه مسؤولين امريكيين وعراقيين ابتداءاً من الحاكم المدني مروراً بوزراء وساسة عراقيين معروفين، حتى بلغ عدد التقارير عن هذا الفساد والمقدمة الى المفتش العام الامريكي 272 تقريراً و113 تحقيقاً بقضايا وجرائم فساد وافساد متصلة بحملات الاعمار وهي ارقام اكثر ربما من اعداد المشاريع التي شملها الاعمار فعلاً[24].

ومن ابرز الفضائح في عمليات الفساد ونهب اموال العراق، احالة المناقصات بمليارات الدولارات ودفع اقيامها حتى قبل البدء بالتنفيذ، مما ادى الى ان تكون اكثر تلك العقود وهمية، او انها لم تنفذ تذرعاً بالوضع الامني، ومن ذلك على سبيل المثال احالة مناقصة اعمار الهياكل الارتكازية النفطية الى شركة هاليبورتون، بمبلغ 1.5 مليار دولار دفعت كاملة بدفعة واحدة الى هذه الشركة قبل البدء بالتنفيذ، بل ان الانفاق تم اصلاً قبل انتهاء العمليات الحربية ودون عرض المناقصة على اية جهة[25].

وقد كشف القاضي غضنفر حمود الجاسم رئيس هيئة الادعاء العام في اجتماع للبرلمان العراقي عقد يوم 29 كانون الاول 2007 وكرس لمناقشة قضايا الفساد في العراق الذي وصل الى نحو 80 مليار دولار حسب التقارير الدولية، مشيراً الى وجود 1066 قضية تتعلق بالفساد الاداري والمالي هي رهن التحقيق حالياً طالباً الغاء او وقف العمل في المادة (136/ب) من اصول المحاكمات الجزائية الذي يمنع تقديم الموظف الى القضاء الا بموافقة الوزير، مؤكداً في هذا السياق ان 87 مليار دينار هدرت بسبب عدم الموافقات على احالة الموظفين الى المحاكم[26]. في حين قال رئيس ديوان الرقابة المالية ان مهمة القضاء على الفساد ليست سهلة ولكنها ايضاً ليست مستحيلة. اما القاضي رحيم العكيلي رئيس هيئة

النزاهة فقد أوضح بأن موضوع الفساد في العراق معقد ومتشعب الجوانب وتحتاج مواجهته الى التوسع بايجاد اساليب كثيرة لذلك، مشيراً الى ان هذه العملية تحتاج الى كفاءات قادرة على وضع القرارات قيد التنفيذ، وقال: هناك مشكلة اكبر وهي كيفية تقييم الرجال حيث ما زال تقييمهم يتم على اساس المجاملة والمحسوبية[27].

من جهته ذكر المفتش العام في وزارة الداخلية عقيل الطريحي في الاجتماع المذكور ونيابة عن المفتشين العامين: اننا لسنا امام الفساد المالي والاداري فقط وانما امام قضية منع التنمية في البلد[28]. وشدّد الامين العام لمجلس الوزراء علي العلاق في كلمته : ان قضية الفساد في العراق تحتاج الى تظافر الجهود وبناء جبهة واسعة وعريضة للتصدي لهذه الظاهرة التي باتت تهدد البناء الاجتماعي في العراق، وقال: ((اننا في مجلس الوزراء نعمل على اعادة النظر في القوانين الخاصة بالفساد، وقد بذلنا جهوداً لوضع هذه القوانين في اطار آخر وازالة الكثير من الامور والقضايا التي تتقاطع مع عمل الاجهزة السابقة))[29].

وقال سليم اذهيب رئيس المحققين السابق بلجنة النزاهة العامة العراقية امام اللجنة الديمقراطية المعنية بشؤون السياسة داخل مجلس الشيوخ الامريكي، ان ما يزيد على 13 مليار دولار كانت موجهة الى مشروعات اعادة الاعمار في العراق تعرضت للاهدار او السرقة، وان مكتب مراجعة مالية عراقي ((عجز عن تحديد مصير تلك الاموال بشكل ملائم))[30].

إن الاموال المخصصة لاعادة اعمار العراق اضمحلت بسبب الفساد الاداري والمالي (وعلى مختلف المستويات) التي بلغت اكثر من 70% وهذا ما أكدته مفوضية النزاهة العامة[31]. وهذه تعتبر نسبة عالية من الفساد الاداري والمالي عبر التأريخ العالمي للفساد، مما خلق مرحلة من الفوضى الاقتصادية السيئة، والبطالة المقنعة في دوائر الدولة، ناهيك عن البطالة الحقيقية في الشارع العراقي.

2- استشراء ظاهرة تهريب النفط في العراق:

منذ آذار/ مارس 2003 سرقت وهرِّبت الى خارج العراق مليارات الدولارات من الانتاج النفطي في العراق ومن دون أي رد فعل من سلطات التحالف او الحكومة العراقية، كما قام المهربون ببيع واعادة تصدير النفط المكرر مثل البنزين والمازون، علماً بأن الحكومة تستورد هذا المنتج لتعويض نقص التكرير لديها وتبيعه بخسارة كبيرة.

وقد علق مايك موريس الخبير في صناعة النفط الذي كان يعمل لصالح وزارة الخارجية الامريكية في بغداد قائلاً: ((انها مثل السوبر ماركت من دون امين صندوق))، ((ولا يوجد قياس عند محطات التصدير الطرفية، ولا عند الآبار، ولا يوجد قياس عند اي من وصلات الانابيب النفطية))، وان هناك ((ما بين مائتي الف – خمسمائة الف برميل يومياً)) لا يعرف مصيرها[32].

ولاحظ المحاسبون في المجلس الدولي للاستشارة والرقابة عدم وجود عدادات على منصات تصدير النفط، وهذا يجعل من المستحيل معرفة الكميات او قيمة الصادرات العراقية من النفط الخام. وكان بوسع سلطة التحالف المؤقتة ان تضع عدادات قياس فوراً، ومن المستغرب انها لم تبادر الى ذلك، وعندما اشار المجلس المذكور الى هذا التجاوز، لم تستطع هيئة تسويق النفط العراقية ولا السلطات الامريكية اعطاء تفسير مقنع[33].

وحسبما تشير جمعية خبراء النفط العراقية بأنه بعد احتلال بغداد وفقدان القانون والنظام فان ادارة صناعة النفط فقدت السيطرة عليها ولم يعد بامكانها منع اي من الاعمال غير القانونية ضد تجهيزات النفط، وقد سهّل الاحتلال وأمّن الحماية لنشاطات المافيا التي دخلت العراق معه او انها قد تشكلت لهذا الغرض للقيام بأعمال تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية[34].

واوردت الجمعية في تقريرها في كانون الثاني 2004 بأنه بعد بضعة ايام من الاحتلال فان كميات كبيرة من النفط الخام من حقول النفط في جنوب العراق حملت على الشاحنات عبر الحدود العراقية – الكويتية ، وكانت القوات الغازية تحمي تلك الشاحنات المحملة بالنفط، وقد أكدت الجمعية في تقريرها بأن عمليات التهريب هذه استمرت لأكثر من ثلاثة أشهر[35].

وفي ذات السياق ذكرت مسودة تقرير اعده مكتب المحاسبة الحكومي الامريكي بمساعدة محللي طاقة حكوميين ان ما بين (100-300) الف برميل يومياً من انتاج نفط العراق المعلن خلال الاربع سنوات الماضية لم تسجل، ويمكن ان تكون قد اختلست عبر الفساد او التهريب. وقال التقرير مستخدماً معدل سعر (50) دولار للبرميل: ان التفاوت تقدر قيمته ما بين (5-15) مليون دولار يومياً[36]. وهذا يعني ان العراق يخسر ما بين (150-450) مليون دولار شهرياً، ويخسر ما بين 1.8-5.4 مليار دولار سنوياً، وهي ارقام كبيرة يحتاجها الاقتصاد العراقي في هذه الظروف.

وكان مسؤولون عراقيون وامريكيون قد ذكروا سابقاً ان تهريب المشتقات النفطية مثل زيت الغاز والكيروسين تكلف العراق مليارات الدولارات سنوياً، حيث يقول علي العلاق المفتش العام في وزارة النفط ومسؤولون آخرون : ان ناقلي الوقود يقومون بنقل الوقود المستورد من سوريا والاردن وتركيا وايران ثم يتم بيعه بسعر (7500) دولار للناقلة الواحدة، ثم يقوم الناقلون برشوة موظفي الحدود لتحرير اوراق مزورة تؤيد فراغ الناقلة من الوقود، في حين انهم يمكنهم بيع ما يستطيعون تفريغه في اية محطة قريبة وبالسعر الذي يختارونه، ويمكنهم التحميل من المخازن العراقية بالسعر الرسمي الزهيد والعودة لتهريبه بالسوق السوداء وهكذا، وتقدر خسائر العراق نتيجة التهريب خلال عام 2005 وحده بحدود (5) مليارات دولار[37].

وتقول مصادر وزارة النفط العراقية ان المئات من السفن الصغيرة تبحر من شط العرب محملة بالنفط العراقي الخام او المكرر المهرب، حيث تم ضبط (166) سفينة في سنة 2006 وحدها. وتتم عمليات التهريب هذه على مرأى ومسمع من القوات البحرية الامريكية وضمن منطقة عمليات القوات البريطانية مباشرة.

وتعتقد وزارة النفط العراقية ان تهريب الانتاج المكرر من البنزين والمازوت في عام 2005 كلف الحكومة العراقية (800) مليون دولار، لكن خسائر النفط الخام اكبر بكثير. وقد بلغت الخسائر كما قدرتها "بلاتس اويلغرام" وهي نشرة اقتصادية مختصة بصناعة النفط ما يعادل (3) بلايين دولار في السنة. اما "مجموعة دراسة العراق" فقد قدرت في عام 2006 معدل السرقة بحوالي (180) مليون برميل[38].

وختاماً لابد من القول ان الشيء الجديد في ظاهرة الفساد في العراق وهو امر ملفت للنظر هي عمليات تغيب الكثير من أدلة الادانة في محاولة الجناة وأعوانهم من التهرب من اي متابعة قانونية في الحاضر او المستقبل كظاهرة حرق المؤسسات والدوائر المهمة والمباني الحكومية المتكررة ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1- حريق في الطابق الثالث في امانة مجلس الوزراء.
2- حريق في الطابق الخاص بالحسابات والمخازن في مستشفى الناصرية العام.
3- حريق في احد الطوابق في وزارة النفط في بغداد.

4- الحرائق المتكررة في مصفى بيجي.
5- حريق في مستشفى الشعيبة في البصرة.
6- حريق في الطابق الثاني لوزارة الداخلية.
7- حريق في احد مصافي حمام العليل في نينوى.
8- حريق في البنك المركزي في بغداد.
9- حريق في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في بغداد.

ناهيك عن الحرائق في جانب القطاع الخاص وما ألحق من أضرار كبيرة كالحرائق المتكررة في اكبر اسواق بغداد مثل سوق الشورجة، والسوق العربي، وسوق جميلة وغيرها، والتي تعتبر المصدر الرئيس لحركة السوق العراقية.

ربما يرى البعض ان ظاهرة حرق المؤسسات الحكومية التي أشرنا اليه لا تعد مسألة طبيعية لاهمال الموظف وعدم وجود المحاسبة السريعة والرقابة الشديدة، ولكن تكرار الحالة التي بدت تسري في دوائر ومؤسسات الدولة بشكل شبه تتابعي يثير من الاستغراب ما يصل الى درجة الاستفهام.

ثالثاً– التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاداري والمالي:

تحدثنا في الصفحات السابقة عن واقع الفساد الاداري والمالي في العراق بعد الاحتلال الامريكي، وكان من الطبيعي ان يكون لانتشار هذا السلوك الفاسد والمدمر آثار سلبية على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيه، ومعرفة هذه الآثار وانعكاساتها السلبية على اقتصاد البلد يخلق وعياً لدى الشعب، ويحفز القوى المختلفة في المجتمع من أحزاب سياسية وتنظيمات ومؤسسات على محاربة هذه الظاهرة ومعاقبة رموزها، ويمكن تثبيت التداعيات الآتية:

1- يضعف الفساد النمو الاقتصادي باعتباره ذات طبيعة ضارة ومعوقة للاستثمار، ويزيد من تكلفة المشاريع خاصة عندما تطلب الرشاوى من اصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، او يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار. ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون باضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوى والعمولات الى التكاليف مما يرفع التكلفة الاقتصادية للمشروعات ويخفض العائد على الاستثمار.
2- يؤدي الفساد الى اضعاف جودة البنية الاساسية والخدمات العامة، ويدفع ذوي النفوس الضعيفة للسعي الى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدلاً

من المشاركة في الانشطة الانتاجية، ويحد من قدرة الدولة على زيادة الايرادات، ويفضي الى معدلات ضريبية متزايدة تجبى من عدد متناقص من دافعي الضرائب، ويقلل ذلك بدوره من ايرادات خزينة الدولة ومن ثم قدرتها على توفير الخدمات العامة الاساسية، كما يضعف من شرعية الدولة وسلطتها ويمهد لحدوث اضطرابات وقلاقل تهدد الأمن والاستقرار السياسي.

3- يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الانفاق الحكومي، وتبديد الاموال العامة بمشاريع ذات مواصفات متدنية، وهذا بدوره يؤثر على الخدمات العامة والاساسية كالتعليم والصحة حيث يكون نصيبها من الانفاق اقل، بينما يتجه الانفاق بشكل اكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة.
4- يؤدي الفساد الى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلباً على الكفاءة الانتاجية والتوزيعية داخل الاقتصاد.
5- يؤثر الفساد على الموارد الضرورية لاوجه الانفاق الجاري الاخرى المهمة لعملية التنمية كالتشغيل والصيانة.
6- يؤثر الفساد على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لاقامة مشاريع استثمارية جديدة.
7- يزيد الفساد من سلطة الاثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات، ويؤثر سلباً على الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين اقتصادياً واجتماعياً.
8- قدرته على احداث تغييرات في الحوافز السلوكية تؤدي الى سيادة نشاط غير انتاجي يمكّن من جني ارباح سريعة.
9- يؤدي الفساد الى شيوع التطرف والتعصب وانهيار القيم الاخلاقية، وانتشار الجريمة والسرقة ونهب واهدار المال العام.

رابعاً- معالجات الفساد الاداري والمائي:

1- الاسراع بالتفتيش عن المواقع التي تم فيها اسناد المناصب حسب القناعات الشخصية وغيرها بعد الاحتلال ما ولّد حالة من الفساد المالي وغسل الاموال، واعادة تقييم المعينين بدءاً من منصب مدير عام فما فوق منذ 2003/4/9 ولحد الآن وبدون استثناء، والعمل بمبدأ الرجل المناسب في المكان المناصب.

2- إلغاء القرارات والقوانين التي اصدرها بول بريمر رئيس سلطة الاحتلال المؤقتة في العراق والخاصة بمنح حصانة للاطراف الامريكية والمشاركة في ما يسمى باعادة اعمار العراق.
3- إلغاء مفعول المادة 136/ب من اصول المحاكمات الجزائية العراقي الساري المفعول والقاضي بعدم احالة اي موظف في الدولة الى المحكمة المختصة الا بموافقة الوزير او المسؤول الاعلى.
4- تفعيل اجهزة الرقابة خاصة هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ودوائر المفتشين العامين ورفدها بالوسائل المادية والبشرية التي تمكّنها من اداء مهامها بشكل دقيق.
5- معالجة ظاهرة البطالة والفقر المستشرية في المجتمع العراقي.
6- ان القانون يساهم احياناً وبشكل كبير في نشر الفساد الاداري والمالي، مما يلزم الامر مراعاة الدقة في اختيار الجهاز التشريعي واعضاء السلطة التشريعية لأنهم سيكونون المشرعين، فان كان الاختيار صائباً وموضوعياً سنحصل على قوانين تراعي المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة، اما اذا كان الاختيار بخلاف ذلك فسنحصد ثماراً فاسدة تشكل عبئاً على الحياة العامة وتكون ثقلاً على كاهل المواطن ومسعى غير محمود نحو الافساد[39]. فضلاً عن تشريع القوانين الخاصة بحالات الفساد للمرحلة الحالية بصيغ اكثر صرامة، وضمان محاسبة المتسبب والمحرض والمنفذ والمتستر على حد سواء.
7- تفعيل القوانين الخاصة بعدم جواز تبوء من يحمل جنسية اجنبية وظيفة عليا في الدولة العراقية.
8- حث الجهات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني للقيام بحملات توعية واسعة لمخاطر الفساد الاداري والمالي وما ينتج عنه من تدمير شامل للبنى التحتية للبلاد من خلال تلف الوثائق المهمة نتيجة الحرائق المتكررة، وعدم الاقتصار على الدوائر الحكومية في متابعة ذلك. واشاعة ثقافة النزاهة واخلاقياتها وجدواها في المنفعة العامة لجميع المواطنين في البيت والمدرسة وفي الندوات والتجمعات الجماهيرية، وادخال هذه الثقافة في المناهج الدراسية كافة.
9- لابد من ان يصدر قانون للعزل السياسي لكل من يثبت تبديده أو سرقته للمال العام، وحرمانه من التعيين في الوظائف العامة[40].

10- البدء بالمحاسبة والمتابعة من أعلى الهرم الحكومي والنزول الى اسفل القاعدة لضمان امتثال الجميع للمساءلة، وعدم استثناء أحد، وهذا بدوره يشكل علامة جيدة في خضوع الجميع لرقابة القانون وعدم ترفع احد عن ذلك.
11- اشاعة ثقافة النزاهة الاخلاقية واشراك الجانب العقائدي والاجتماعي في كون الفساد الاداري والمالي يشكل علامة سلبية في تركيبة الشخص وسمعته.
12- تأسيس نظام معلومات كامل للمتعاملين مع دوائر الدولة المختلفة كموردين او مستهلكين او مقاولين او وكلاء او اية مجالات اخرى لكي تكون مرجعاً في الحصول على معلومات دقيقة عن هؤلاء الاشخاص وخاصة فيما يتعلق بظروف عملهم ومواردهم وشكل علاقتهم بدوائر الدولة.
13- متابعة مشروع (كشف المصالح المالية) لكبار موظفي الدولة وصغارها على حد سواء، والعمل بشكل دؤوب على تفعيل قانون (من أين لك هذا) لسنة 1958 للحد من ظاهرة الاثراء السريع وغير المشروع لموظفي الدولة او المتعاملين معها[41].
14- اتخاذ الاجراءات الجدية والفاعلة لانهاء المليشيات المسلحة عن طريق توفير فرص العمل لهم، ومنع حمل السلاح بأي صورة كانت الا للأجهزة الرسمية والمخولة.
15- انهاء معاناة آلاف العوائل المهجرة، وعوائل موظفي الدوائر المنحلة بصرف رواتب استحقاقهم قانوناً، وعوائل الشهداء وغيرهم.
16- الاستفادة من جهود وخبرة الامم المتحدة في هذا المجال، فضلاً عن المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية مثل (منظمة الشفافية الدولية، الاتحاد البرلماني الدولي وغيرهما)، حيث اصدرت هذه المنظمات الكثير من الاتفاقيات والدراسات المتعلقة بالفساد.
17- الاهتمام بالموظف والوظيفة من حيث الراتب، توفير السكن، النقل، التأمين الصحي، اجازات الخدمة، امتيازات الدراسة للأبناء، التقاعد المريح.
18- ايجاد آلية صحيحة لمفردات البطاقة التموينية من حيث : نوعية المواد، دقة مواعيد التوزيع، واستمرار توزيعها لشرائح معينة من المجتمع وفي مقدمتهم موظفي الدولة.
19- الحد من ظاهرة الاستيراد العشوائي بلا ضوابط، والذي أدى الى غلق المعامل والمصانع الصغيرة، ومنافسة المنتوج الوطني، واستفحال ظاهرة البطالة.
20- اعتماد الشفافية في اعلان واحالة العقود والمناقصات واستلام المشاريع.
21- الاهتمام بالعلم والعلماء، ومنحهم الامتيازات التي يستحقونها سواء منهم من في الجامعات او المراكز العلمية البحثية.
22- الاهتمام بالصحة، وبناء المستشفيات المتخصصة، وتأمين الدواء، ورعاية الاطباء.

23- عدم تشجيع موضوع الخصخصة في الوقت الراهن لان الخصخصة ربما تكون جزء من الفساد.

خامساً – الخاتمة

الفساد: هو تصرفات غير مشروعة تتضمن سوء استغلال الصلاحيات الممنوحة واستغلال النفوذ وابتزاز الآخرين عن طريق استخدام السلطات المخولة واستغلال الاموال العامة والسيطرة عليها واستعمالها لغير الاوجه المعدة لها، واستخدام الاموال العامة للمنفعة الشخصية والتداول بالوساطة وتقريب المعارف والأقارب بشكل مناف للقوانين، والتعتيم على سير جميع الاعمال والاجراءات للصلاحيات الممنوحة للمسؤولين.

وقد عم الفساد الاداري والمالي الكثير من مرافق الدولة العراقية ومؤسساتها، وأصبح يهدد مستقبل بناء الدولة، واستشرى الاستحواذ على المال العام واختلاسه بمختلف الطرق، وقد شكّل مرتكزاً خطيراً لتخريب اقتصادي واجتماعي، والى تأثيرات سلبية عميقة في بنية المجتمع العراقي، وعلى السلوكيات العامة، واخذ يطرح اساليب وممارسات غير سليمة في التعامل والحياة العامة تخلق قواعد تعامل اقتصادية واجتماعية مدانة بكل المقاييس والتقاليد والقيم والسلوك العام للمجتمع، ما حدى بمنظمة الشفافية الدولية ان تصنف العراق بأنه ثالث اسوأ بلدان العالم في سلم الفساد الاداري والمالي، وهذا ما دفع برئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب ان يحذر في حديثه لراديو ((سوا)) يوم 2008/9/21: ((من ان الفساد يهدد بانهيار النظام الاداري في العراق)).

اما وزير الدفاع الامريكي السابق دونالد رامسفيلد فقد أقر بأن اعادة بناء البنية التحتية في العراق ستستغرق عدة عقود.. معرباً عن قلقه من تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق، وقال: انه يشكل تحدياً كبيراً للحكومة العراقية.

وبعد ان اضحى الفساد الاداري والمالي ظاهرة تهدد المجتمع وتعيق تقدمه وأصبحت مواجهته والقضاء عليه من المطالب الجماهيرية لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على ما يقدم للمواطن من خدمات، فضلاً عن كونه سلوكاً منحرفاً يجب التصدي له وتقديم رموزه للعدالة، قامت الحكومة العراقية مؤخراً وبحسب ما أوردته قناة الحرة الفضائية يوم 2008/9/22 باقالة ثلاثة من المدراء العامين في وزارة التجارة، وتقول الحكومة : ان القرار يأتي ضمن خطتها لمكافحة الفساد الاداري والمالي.

من جانب آخر قام رئيس هيئة النزاهة في العراق (وهي مؤسسة انشأها بول بريمر رئيس سلطة الاحتلال في العراق) بزيارة الى واشنطن حاملاً معه

ملفاً يتضمن ثلاثين قضية فساد واختلاس ضد مسؤولين امريكيين لغرض عرضها على المحاكم الامريكية، لأن قوانين بريمر تمنع اية مسائلة لادارة الاحتلال امام المحاكم العراقية.

جدير بالذكر ان ممارسات الفساد هذه تشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاقيات جنيف، واتفاقية الامم المتحدة لمناهضة الفساد عام 2003، وقرارات مجلس الأمن. ومن واجب مجلس الأمن والمجموعة الدولية أن تعمل على استرداد عشرات المليارات من الدولارات من أموال العراق التي تبددت وسرقت بحجة اعادة الاعمار، وان تحاسب امام العدالة المسؤولين عن هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

وضمن الجهود المبذولة لمكافحة الفساد الاداري والمالي في العراق انعقد المؤتمر الاول لمكافحة الفساد في الكوت يوم 2008/10/21، والمؤتمر الاول لمكافحة الفساد في النجف في نفس الشهر، شاركت فيهما الدوائر المعنية بالموضوع واساتذة جامعات وشخصيات سياسية وغير سياسية وشيوخ عشائر. وقد أوصى المؤتمرون بأن الحل الأمثل لمعالجة هذا الوباء يتمثل بما يأتي:

1- ايجاد منظومة قانونية تحاسب المفسدين.
2- اصدار او تعديل تشريعات الجهات الرقابية.
3- الغاء القوانين التي تعيق عمل تلك الجهات.
4- رفع الوعي الثقافي للمواطن بعمل الجهات الرقابية.
5- التنسيق بين جميع الجهات الرقابية.
6- على الحكومة توفير الامن للعاملين في الجهات الرقابية.

ان انعقاد تلك المؤتمرات يرمي الى تطوير الدور الرقابي على الفساد المالي والاداري الذي بات يستشري في جميع مؤسسات الدولة، مما يتطلب تضافر كل الجهود الخيرة للحد منه ومكافحته بكل الطرق الممكنة، لأن الفساد هو سبب القتل والتهجير وهدر الاموال وهناك 22 مليار دولار فقدت وهي مثبتة في هيئة النزاهة.

الهوامش والمراجع

1- سالم روضان الموسوي، هل يسهم القانون في نشر الفساد الاداري والمالي؟ جريدة الصباح، العدد 1486 في 10 ايلول 2008م.
2- زياد علي عربية، الفساد : اشكاله – اسبابه – دوافعه – آثاره، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، العدد 16، 2005، ص99.

3- نفس المصدر، ص 99.
4- جريدة الصباح، ملحق آفاق استراتيجية، العدد 995 في 9كانون الاول 2006م.
5- نفس المصدر.
* منظمة الشفافية الدولية للفساد: هي أكبر منظمة حكومية في العالم، والتي قام بيتر آيغن احد مديري البنك الدولي السابقين بتأسيسها في عام 1993، وهي تمتلك الآن افرعاً في اكثر من 100 دولة، ولذلك تُعد لاعباً عالمياً في مجال مكافحة الفساد الذي يمثل حسب تقدير بيتر آيغن اكبر عائق امام التطور الاقتصادي والديمقراطي، خاصة في دول العالم الثالث. وقامت منظمة الشفافية الدولية في عام 2001 بنشر تقريرها السنوي حول الفساد لأول مرة. وتوزع المنظمة الفساد الدولي على مؤشر يبدأ من 10 (نظيف جداً) حتى صفر (فاسد جداً)، ويعتبر المستوى 5 هو الفاصل بين نظيف وفاسد.
6- عارف عبد الله، الفساد الاداري... الاسباب والمعالجات، جريدة الصباح، العدد 1004 في 19 كانون الاول 2006م.
7- جريدة الصباح، العدد 1425 في 26 حزيران 2008م.
8- عدنان الصالحي، جريدة الصباح، العدد 1324 في 18 شباط 2008م.
9- جيمس بول، وسيلين ناهوزي، الحرب والاحتلال في العراق ، تقرير للمنظمات غير الحكومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايلول/سبتمبر 2007، ص163.
10- نفس المصدر، ص163.
11- جريدة نيويورك تايمز في 2005/1/30م.
12- جريدة الصباح، ملحق آفاق استراتيجية، العدد 770 في 18 شباط 2006م.
13- حامد عبيد حداد، التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد الرابع، العدد الثالث عشر، 2008، ص178.
14- جريدة الصباح، العدد 770، في 18 شباط 2006م.
15- حامد عبيد حداد، مصدر سبق ذكره، ص174.
16- جريدة الصباح، ملحق آفاق استراتيجية، العدد 995 في كانون الاول 2006 م.
17- التقرير العالمي للفساد / لعام 2005، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 320، تشرين الاول، اكتوبر 2005، بيروت، ص167.
18- كاظم الحسن، اموال العراق السائبة، جريدة الصباح، العدد 1081 في 4 نيسان 2007م.
19- لمزيد من المعلومات راجع :
كوثر عباس الربيعي، ادارة الاموال العراقية تحت الاحتلال الامريكي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 11، خريف 2006، ص234.
20- نفس المصدر، ص235.
21- جيمس بول، وسيلين ناهوزي، مصدر سبق ذكره، ص172.
22- كوثر عباس الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص236.
23- نفس المصدر، ص238.

24- نفس المصدر، ص240.
25- نفس المصدر، ص240.
26- جريدة الصباح، العدد 1309 في كانون الثاني 2008م.
27- نفس المصدر.
28- نفس المصدر.
29- نفس المصدر.
30- جريدة الشرق الاوسط، العدد 10893 في 24 ايلول/ سبتمبر 2008م.
31- جريدة الصباح، العدد 678 في 18 تشرين الاول 2005م.
32- جيمس بول، وسيلين ناهوزي، مصدر سبق ذكره، ص168.
33- نفس المصدر، ص168.
34- محمد القيسي، المخططات الامريكية لاستنزاف ونهب ثروات العراق وسرقة أمواله...، بحث منشور على شبكة المعلومات (الانترنت).
35- نفس المصدر.
36- جريدة الصباح، ملحق آفاق استراتيجية، العدد 770 في 18 شباط 2006م.
37- جريدة الصباح، العدد 853 في 6 حزيران 2006م.
38- جيمس بول، وسيلين ناهوزي، مصدر سبق ذكره، ص169.
39- سالم روضان الموسوي، مصدر سبق ذكره.
40- هادي حسن عليوي، مصدر سبق ذكره.
41- علي دنيف حسن، آليات مكافحة الفساد، جريدة الصباح، العدد 770 في 18 شباط 2006م.